



وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 20 أكتوبر 2017 | رقم التقرير: PIDISDSC23072



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	اسم المشروع
جمهورية مصر العربية	P157809		مشروع مساندة إصلاح التعليم في مصر (P157809)
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسات (الرئيسي) التعليم
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12 فبراير 2018	18 أبريل 2018	
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	
تمويل مشروع استثماري	وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	
الهدف الإنمائي للمشروع			
الهدف الإنمائي للمشروع هو مساندة برنامج الحكومة المصرية لإصلاح نظام التعليم من أجل تقوية أسس التعلم، وتحسين ممارسات التدريس والتقييم، وتحديث إدارة النظام على مستوى التعليم قبل الجامعي.			
التمويل (بالمليون دولار)			
التمويل	المبلغ		
ض	50.00		
الدولي للإنشاء والتعمير	500.00		
إجمالي الكلية للمشروع	500.00		
القرار بعد استعراض المفاهيم والتصورات	فئة تقييم التصنيف البيئي		
المسار الثاني - أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد	ج - غير مطلوب		

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية واعتمادها إلى مدير القطاع؟ (لن يتم الإفصاح)
نعم

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. شرعت مصر في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الجريئة. ومصر بلد يندرج في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويُقدَّر عدد سكانها بنحو 94 مليون نسمة، ويبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي 3460 دولاراً. وتشتمل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة على جهود لضبط أوضاع المالية العامة، لاسيما تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة في سبتمبر 2016، وتحرير نظام سعر الصرف، وتنفيذ زيادات في أسعار الوقود لمختلف المنتجات تتراوح من 30% إلى نحو 90% في نوفمبر 2016، وزيادة رسوم استهلاك الكهرباء نحو 40% في المتوسط في يوليو 2017، وإقرار قانون التراخيص الصناعية، وقانون جديد للاستثمار. هذا بالإضافة إلى تشريعات مهمة ضرورية لتقوية مناخ الأعمال، واجتذاب الاستثمارات، وتعزيز النمو. وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الاقتصاد بلغ 3.9% في السنة المالية 2017 نزولاً من 4.3% في السنة السابقة. لكن آفاق النمو في المدى المتوسط تبدو مواتية إذا استمرت الحكومة في تطبيق سياسات وإصلاحات داعمة للنمو الاقتصادي. ومن المخاطر التي قد تُفسد هذه الآفاق تباطؤ خطى تنفيذ الإصلاحات، وهو ما قد يُضعف الاستثمارات الخاصة واستقرار الاقتصاد الكلي. وكانت مساهمات الاستثمار الخاص في النمو غير منتظمة، إذ بلغت نسبتها 10% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2017. ويُعزى هذا إلى التحديات السياسية التي أعقبت ثورة عام 2011، وأزمة العملة الأجنبية في العام المنصرم، وما تلاها من اعتماد نظام مرن لسعر الصرف في نوفمبر 2016.

2. تدهورت مستويات تقديم الخدمات في القطاعات الاجتماعية مع استمرار التفاوتات وأوجه عدم المساواة. وقد أظهر المسح الاستقصائي الأسري لعام 2015 الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الفقراء يشكلون في المتوسط 27.8% من سكان مصر البالغ عددهم 89 مليون نسمة. ولكن في الوقت نفسه، وصلت معدلات الفقر إلى نحو 60% في المناطق الريفية بصعيد مصر¹ وسجّل معدل البطالة 12.2% في السنة المالية 2017، نزولاً من التقدير السابق البالغ 12.7% في السنة المالية 2016، بينما بلغ معدل البطالة في صفوف الشباب 26%. وفي مواجهة هذه الأوضاع، تعمل الحكومة لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، من خلال توسيع برامج التحويلات النقدية، وزيادة معاشات التقاعد الاجتماعية، ومُخصّصات دعم الغذاء. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها مصر على صعيد التنمية البشرية في مجالات: معدلات وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والإلمام بالقراءة والكتابة، لا تزال هناك تحديات جسام في ظل وجود تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وجودتها. ويتضح هذا بجلاء في معدل الالتحاق بخدمات التعليم في رياض الأطفال حيث يبلغ المعدل 59.6% في الوجه البحري بالمقارنة مع 27% في المحافظات النائية. ومن حيث التفاوت في مستويات الدخل، فإن معدل الحصول على خدمات التعليم في رياض الأطفال تبلغ 50% بين الشريحة الخمسية الأكثر ثراء بالمقارنة مع 33.6% بين الشريحة الأقل ثراء.

3. يمثل النهوض بالتنمية البشرية أحد المحاور الثلاثة لرؤية مصر 2030. ووُضعت هذه الرؤية في عام 2015 في إطار جهد وطني قائم على المشاركة قامت بتنسيقه وزارة التخطيط والإصلاح الإداري. وتتضمّن هذه الرؤية برنامج عمل من أجل التنمية الشاملة، وتعظيم المزايا التنافسية لتحقيق آمال المصريين في أن يحيا حياة كريمة. وهي تشتمل على: (أ) بُعد اقتصادي يتعلّق بالتنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والابتكار والبحث العلمي، والشفافية، ومؤسسات الحكومة التي تتمتع بالكفاءة؛ (ب) بُعد اجتماعي يتضمّن العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة؛ و(ج) بُعد بيئي يتعلّق بالتنمية البيئية والحضرية. وتؤكد إستراتيجية رؤية 2030 على أنّ التعليم يجب أن يساهم مساهمة كبيرة في التحوّل الاجتماعي في مصر خلال الثلاثة عشر عاماً القادمة. وفي هذا الصدد، تُحدّد الإستراتيجية ثلاثة أهداف للتنمية الإنسانية البشرية: (أ) تحسين جودة النظام التعليمي بما يتسق مع النظم الدولية؛ (ب) توسيع نطاق الحصول على التعليم للجميع؛ و(ج) تحسين القدرة التنافسية للنظام، ونواتج عملية التعلم في مختلف المناطق وفئات السكان. وسيكون النظام المتصور للتعليم والتدريب متركزاً على الطالب،

¹ الرقم الحالي لعدد السكان هو 94 مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

ويُشجّع على التفكير النقدي، ويهدف إلى تخريج متعلمين/متدربين ذوي قدرات فنية عالية "ويسهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية." (رؤية 2030، محور التعليم والتدريب في إطار البعد الاجتماعي).

السياق القطاعي والمؤسسي

4. يأتي التعليم في صدارة أولويات الحكومة المصرية. إذ ينص دستور 2014 على ضرورة توسيع نطاق معدلات الالتحاق بالتعليم العام والتعليم الفني والمهني وضمان جودتهما بما يتسق والمعايير الدولية، ويفرض أن يكون الحد الأدنى للإنفاق العام على التعليم 4% من إجمالي الناتج القومي، ويؤكد على الالتزام بالتطوير المهني للمعلمين وحقوقهم، ويؤكد على هدف القضاء على الأمية الأبجدية والرقمية، وينص على حق الأطفال في التعليم المبكر حتى سن السادسة.²

5. تمتلك مصر أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يضم التعليم قبل الجامعي 20 مليون طالب. ويتألف التعليم قبل الجامعي مما يلي: (أ) رياض الأطفال غير الإلزامي لمدة عامين، (ب) التعليم الأساسي الإلزامي: الصفوف الدراسية الأولى إلى التاسع؛ و(ج) التعليم الثانوي الإلزامي: الصفوف الدراسية العاشر إلى الثاني عشر. والخدمات التعليمية تُقدّمها أكثر من 46 ألف مدرسة حكومية وسبعة آلاف مدرسة خاصة. ويقترّب عدد مُعلّمي المدارس الحكومية من المليون، ويتمتع أغلبهم بوضع وظيفي غير مُحدّد المدة، وهم يُعتبرون موظفين في جهاز الخدمة المدنية.

6. يشكل التعليم الخاص 15% من نظام التعليم في مصر. وتستوعب المدارس الخاصة 24% من تلاميذ رياض الأطفال، و8% من تلاميذ المدارس الابتدائية، و7% من طلاب المدارس الإعدادية، و13% من طلاب التعليم الثانوي العام، و6% من طلاب التعليم الثانوي الفني. وتوجد ثلاثة أنواع من المدارس الخاصة في مصر. الأول هو المدارس الخاصة العادية التي تعتمد المناهج الدراسية الوطنية. غير أن المدارس الخاصة تعطي اهتماماً أكبر لاحتياجات الطلاب في مجال التعلّم، وتُخصّص موارد أكثر نسبياً من المرافق والمباني المدرسية. والنوع الثاني هو المدارس الخاصة للغات التي تقوم أيضاً بتدريس المناهج الوطنية، ولكن التدريس فيها يكون باللغة الإنجليزية (أو الألمانية أو الفرنسية)، بالإضافة إلى الفرنسية أو الألمانية كلغة أجنبية ثانية. وتكون هذه المدارس في العادة أفضل من المدارس الأخرى نظراً لتوفر سبل الراحة والمباني والمرافق فيها لكنها أعلى بكثير من حيث المصروفات.³ وأخيراً، المدارس الدولية التي تقوم بتدريس مناهج غير وطنية، وتُقدّم شهادات دولية لإتمام الدراسة، منها دبلومة المدارس الأمريكية العليا، ودبلومة الثانوية الإنجليزية، والباكوريا الفرنسية، وشهادة الثانوية الألمانية، أو شهادات البكالوريا الدولية. وتوجد في مصر 200 مدرسة دولية (3% من المدارس الخاصة) يبدو أنها تتيح منشآت مدرسية أفضل وتقوم بتدريس مناهج خارجية إضافية وتتقاضى مصاريف دراسية أعلى بكثير.

الجدول (1) - بيانات قطاع التعليم قبل الجامعي

المرحلة التعليمية	عدد المتحقين	عدد المتحقين بالمدارس الحكومية	عدد المدارس	منها: عدد المدارس الحكومية	عدد المعلمين	منه: عدد المعلمين بالمدارس الحكومية
رياض الأطفال	1,244,052	932,879	1,1250	8,955	45,699	32,937
التعليم الابتدائي	11,074,835	10,012,983	18,263	16,196	420,840	382,272
التعليم الإعدادي	4,725,732	4,392,097	11,667	9,955	253,927	238,062
التعليم الثانوي	3,434,326	3,108,776	5,538	4,244	254,240	246,929
الإجمالي	20,478,945	18,446,744	46,718	39,350	1,221,635	900,200

² مرحلة ما قبل المدرسة تغلب عليها دور الحضانة التي تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي (من الميلاد إلى 3 سنوات)، ورياض الأطفال الصف الأول والثاني تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الفني (عمر 4-6 سنوات) ورياض الأطفال الصف الأول والثاني التي تديرها منظمات غير حكومية.

³ هناك بضعة اختلافات قليلة فيما بين مدارس اللغات الخاصة، فالبعض يستخدم الفرنسية أو الألمانية كلغة أولى للتدريس، وبعض المدارس لها انتماءات دينية مثل المدارس الكاثوليكية.

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، نظام إدارة معلومات التعليم، سبتمبر 2017.

7. بلغ معدل النمو السنوي المركب لإجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر ما نسبته 15% خلال السنوات الست الماضية. وارتفع مستوى الإنفاق من 29 مليار جنيه في السنة الدراسية 2009/2008، إلى أكثر من 68 مليار جنيه في 2016/2015، وتم تخصيص ميزانية قدرها 80 مليار جنيه (4.6 مليار دولار) للسنة الدراسية 2018/2017. ويتراوح متوسط نصيب الطالب من الإنفاق من 3641 جنيهاً لرياض الأطفال إلى 6340 جنيهاً للتعليم الثانوي (210 دولارات و350 دولاراً تقريباً). وتُخصَّص النسبة الأكبر من الإنفاق على التعليم قبل الجامعي لدفوع رواتب الموظفين، 94% خلال السنوات الست الماضية، تليها مشتريات السلع والخدمات التي تحوم حول 5%. ونادراً ما يبرز الإنفاق الاستثماري في مُخصَّصات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، إذ إنه لم يزد على 1.4% في السنة الدراسية 2016/2015. لكن بعض الإنفاق الاستثماري يحدث من خلال الهيئة العامة للأبنية التعليمية التي لها ميزانية أصول غير مالية تصل إلى ملياري جنيه. ولا غرابة في أن الإنفاق الكلي يقتفي بصورة وثيقة توزيع السكان في مصر، ولكن مع بعض التفاوتات. على سبيل المثال، يبلغ نصيب محافظة الشرقية نحو 9% من مجموع الإنفاق، أمّا محافظتا القاهرة والجيزة الأعلى كثافة سكانية فتتخلفان عنها بنصيب 7.6% و4.7% على الترتيب. وقد تراجع نصيب محافظة القاهرة من الإنفاق باطراد خلال السنوات الست الماضية.

8. تعد معدلات الحصول على خدمات التعليم في مصر مرتفعة إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى في الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل، لكن لا تزال توجد فجوات في المناطق النائية والمتأخرة، وكذلك فيما بين الفتيات. لقد أوشكت مصر على تحقيق تعميم الحصول على التعليم الابتدائي (بلغ صافي معدل الالتحاق 99%)، تقرير الرصد العالمي للتعليم 2016). وبلغ صافي معدلات الالتحاق بمرحلتَي التعليم الإعدادي والثانوي 94% و77% على الترتيب. ويوجد تكافؤ بين الجنسين في مستويات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. وقد سجَّل النظام مُعدَّل تسرُّب منخفضاً نسبته 0.8% للمرحلة الابتدائية⁴ و4.9% للمرحلة الإعدادية. وعلى النقيض من ذلك، تنسم معدلات الحصول على تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة بالتفاوت وبأنها متدنية (31%)⁵ بالمعايير الإقليمية والدولية. ونظراً للارتباط القوي بين الالتحاق برياض الأطفال ودخل الأسرة،⁶ تذهب التقديرات إلى أن معظم الأطفال في أدنى ثلاث شرائح خمسية من حيث مستوى الدخل محرومون من مزايا التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وما زال هيكل الالتحاق بالتعليم بعيداً كل البعد عن تكافؤ الفرص لجميع الأطفال، ومن المحتمل أن يشهد اتساع فجوة الاستعداد للالتحاق بالمدرسة بين مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأولى للتعليم الابتدائي. وتؤدي قلة فرص التدريب التخصصي أثناء الخدمة والدعم التربوي إلى إضعاف قدرة مُعلِّمي رياض الأطفال على هيكلة عملية التعلُّم حول أنشطة تتناسب مع عامل السن وتستند إلى اللعب وتُحفِّز نمو الطفل والمهارات غير المعرفية المبكرة. ومن المحتمل أن يؤدي هذا مع غياب نظام كفؤ لضمان الجودة في رياض الأطفال يمكنه متابعة التقدم والتشجيع على تحسينات متواصلة لمستويات الجودة إلى تقليص مساهمة التعليم في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي في استعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة في البلاد.⁷ ومن ثم، فمن الضروري لإحداث تحول جوهري في مسار تعلم الطلاب المصريين توسيع إمكانيات الحصول على تعليم جيد في مرحلة ما قبل الابتدائي وتحسين جهود تكوين المهارات المبكرة في الصفوف الدراسية الأولى إلى الثالث.

الجدول (2) بيانات الالتحاق حسب المرحلة ونوع الجنس

المرحلة	ذكور	إناث	مجموع الطلاب	النسبة المئوية
رياض الأطفال 1-2	645,172	598,880	1,244,052	6.0%
التعليم الابتدائي	5,706,572	5,368,263	11,074,835	54%
التعليم الإعدادي	2,412,605	2,313,127	4,725,732	23%

⁴ تتألف المرحلة الابتدائية من الصفوف الأولى إلى السادس.

⁵ تتألف المرحلة الإعدادية من الصفوف السابع إلى التاسع.

⁶ الكوجلي وكرافت، 2015.

⁷ يجري إعداد برنامج تنمية الطفولة المبكرة باستخدام نهج النظم لمصر بالتعاون مع اليونيسف والصندوق الاستثماري للشراكة الإستراتيجية للنمو الشامل في مصر الممولة من حكومة المملكة المتحدة SPEIG TF.

التعليم الثانوي	1,788,339	1,645,987	3,434,326	17%
الإجمالي	10,552,688	9,926,257	20,478,945	

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، نظام إدارة معلومات التعليم، سبتمبر 2017.

9. على الرغم من كل ما تحقق من تقدّم حتى الآن، فإن الأطفال لا يتعلّمون ولا يكتسبون المهارات الأساسية. ولا يُحقّق النظام مخرجات التعلّم والمهارات والقدرات اللازمة لمواصلة التعليم والانتقال إلى سوق العمل. فهناك واحد من كل خمسة تلاميذ في الصف الدراسي الثالث لا يمكنه قراءة حرف واحد أو كلمة واحدة من نص للقراءة، ويدخل الصف الرابع وهو على مستوى الأمية الوظيفية.⁸ ومن ثمّ، لا غرابة في أن نصف عدد الشباب (لا يقتصر ذلك على الطلاب) الذين حصلوا على خمس سنوات من التعليم فقط يمكنهم القراءة أو الكتابة، وأن أقل قليلاً من الثلثين يمكنهم أداء عمليات الحساب الأساسية (الجمع أو الطرح).⁹ ومعدلات الرسوب وإعادة الصف الدراسي مرتفعة، إذ تبلغ 5.8% لتلاميذ المرحلة الابتدائية، و11.2% لطلاب المرحلة الثانوية على التوالي. وتُظهر نتائج مصر في دراسة الاتجاهات الدولية في مادتي الرياضيات والعلوم لعام 2015 أن 47% فحسب من طلاب الصف الدراسي الثامن وصلوا إلى معيار الأداء الدولي "المنخفض" في الرياضيات بالمقارنة مع المتوسط الدولي البالغ 84% (وفي مادة العلوم للصف الثامن كانت النتيجة 42% و84% على الترتيب). ويسهم التفاوت بين نوع ومستوى المعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل وتلك التي يفرزها التعليم العام والتعليم والتدريب الفني والمهني في الارتفاع الكبير في معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي: (23.1% لمن حصلوا على درجات جامعية، بالمقارنة مع 11.3% لخريجي مدارس الثانوية العامة).

الجدول (3) – معدلات إتمام الدراسة للطلاب الأكثر فقراً في مصر (حسب المرحلة ونوع الجنس، 2009-2014)

معدلات إتمام الدراسة (%)					
التعليم الثانوي		التعليم الإعدادي		التعليم الابتدائي	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
63	52	71	70	86	87
	71		80		91
الطلاب الأكثر فقراً					
متوسط كل شرائح الدخل الخمسية للطلاب					

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم، اليونسكو – 2016.

10. تمثل الامتحانات المصرية للثانوية العامة على المستوى الوطني المُحرّك للنظام التعليمي بأكمله، مع التركيز على الاختيار بين الطلاب للقبول بالجامعات،¹⁰ ويدور نظام التعليم المصري كله حول هذه الامتحانات، إذ إنها تضع الحوافز لكل الأطراف الفاعلة، ومن ثمّ تُؤثّر على القرارات التي يتخذها المعلمون والآباء والطلاب. وتؤثّر هذه الامتحانات على حياة الطلاب في المستقبل، لأن نتائجها هي العامل الوحيد في تحديد التخرّج من المرحلة الثانوية والانتقال إلى التعليم الجامعي. وفي ظل هذا الوضع، تُحدّد درجات امتحانات الثانوية العامة آفاق المستقبل لحياة الطلاب. وفتحت الضغوط من أجل الحصول على درجات عالية في هذه الامتحانات الباب أمام سوق مربحة للدروس الخصوصية. إذ يُعرض المعلمون تقديم دروس للطلاب بعد اليوم الدراسي لتعويض النقص في مرتباتهم. وتشير التقديرات (هالوك وبويسون 2004) إلى أنّ هذه الظاهرة التي لا تخضع للوائح التنظيمية تُكبّد الأسر إنفاق ما يصل إلى 1.6% من إجمالي الناتج المحلي لمصر.¹¹ وخلال مراحل التعليم قبل الجامعي، يعتمد نصف الطلاب على الأقل على الدروس الخصوصية، وتزيد هذه النسبة إلى 75% من طلاب المرحلة الثانوية استعداداً لامتحانات الثانوية العامة.¹² ويخلق هذا النظام التعليمي الموازي مزيداً من أوجه الحرمان للطلاب الأفقر. ويُقدّر أن 23% فحسب من

⁸ أحدث تقييم لمهارات القراءة في الصفوف الأولية (2013) لمصر.

⁹ المسح التبعي للشباب في مصر، 2014، المجلس القومي للسكان.

¹⁰ الثانوية العامة هي امتحان إتمام الدراسة الثانوية في الصف الثاني عشر والمدخل للالتحاق بالجامعة.

¹¹ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2015.

¹² المسح التبعي لسوق العمل المصري لعام 2012.

الطلاب في شريحة الدخل الخمسية الأدنى الأولى يحصلون على دروس خصوصية، بالمقارنة مع 66% و 77% في أعلى شريحتين على الترتيب (المسح التبعي لسوق العمل المصري لعام 2012). فضلاً عن ذلك، فإن امتحانات الصف الثالث الإعدادي (الصف التاسع) هي اختبار مصيري آخر تُشرف عليه المحافظات، ووفقاً لنتائجه ينقسم الطلاب إلى مسارين فني وأكاديمي في مرحلة التعليم الثانوي (45% و 55% تقريباً). ونظراً لتعذر إمكانية مقارنة درجات الطلاب في هذه الامتحانات عبر السنوات أو فيما بين المحافظات، تتور مشكلات واضحة تتعلق بعدم الإنصاف على المستويين الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالامتحانات أو تنجم عنها. ومن الواضح أن هذا عامل يُفسّر الفجوات في معدلات إتمام الدراسة والانتقال بين الطلاب من المستويات الدنيا والعليا للدخل.¹³

11. **على الرغم من التحسينات التي طرأت على مؤهلات المعلمين، فإن الممارسات التربوية لا تزال تُشجّع على التعلّم القائم على الحفظ والتلقين.** وزادت نسبة المعلمين الحاصلين على درجات في الدراسات العليا من 20% في 2001/2000 إلى 39.4% في 2010/2009.¹⁴ ومع أنه بُذلت جهود كبيرة لتحسين وضع المعلمين،¹⁵ فإن مهنة التدريس في مصر لا تجتذب بدرجة كافية الطلاب المتفوقين، ويشيع بين الخريجين تصوّر عن تدني وضعها. ويعتمد اختيار المعلمين في نهاية المطاف على نتائج امتحانات الثانوية.¹⁶ وفي العادة، تتولّى كليات التربية مسؤولية تدريب المعلمين قبل الالتحاق بالعمل، أمّا الأكاديمية المهنية للمعلمين فتقوم بمهام تنظيم عمل مهنة التدريس وتقديم التدريب أثناء الخدمة.¹⁷ ويستطيع المعلمون اكتساب المعارف الخاصة بالموضوعات الدراسية والمهارات التربوية في أن واحد أثناء الدراسة الجامعية في كليات التربية. وعضواً عن ذلك، يمكن للمعلمين اكتساب المعارف الخاصة بالمواد الدراسية في مرحلة الدراسة الجامعية، على أن يعقبه تدريب على المهارات التربوية عند التخرّج. وثمة حاجة إلى اتباع نهج أفضل توجيهياً من أجل توظيف الطلاب المتفوقين الذين يمكنهم التدريس على كل المستويات، ومن يمكنهم معالجة نقص المعلمين في المواد التخصصية (مثل الرياضيات والعلوم) لاسيما في المستويات العليا. فيما يتعلّق بتوزيع المعلمين، يُؤدّي سوء التخطيط على جانبي العرض والطلب من المعلمين إلى عدم كفاية توزيع المعلمين، بما في ذلك توجيه المتخصصين منهم. فضلاً عن ذلك، تتسم الآليات والحوافز الخاصة بالمحاسبة (والإشراف التعليمي) بأنها غير متنسقة ولا تُحفّز بدرجة كافية المعلمين على تحسين معارفهم وممارساتهم في التدريس التي لا تزال تقوم في جانب كبير منها على الطرق التقليدية التي يكون المعلم محوراً. والحوافز إلى تبني ثقافة تدريس أكثر مهنية محدودة للغاية. فضلاً عن ذلك، لا تتم المفاضلة في الأجور والمزايا على أساس الأداء، والرواتب تزيد زيادة طفيفة على مدار الحياة المهنية: فبعد مرور 15 عاماً، يحصل المعلم الذي يمتلك أدنى المؤهلات على راتب يعادل 1.4 ضعف أول مربوط له. وفيما يتصل بالترقيات، يترقى المعلمون في العادة على أساس سنوات الخبرة، وهو ما يُنبّط مرة أخرى همة المعلمين الذين يتمتعون بالقدرة على الابتكار ولديهم مهارات عالية.¹⁸

12. **وثمة توافق واسع في الآراء على ضرورة إصلاح التعليم، ويلقى برنامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مساندة من رئيس الجمهورية والحكومة.** وتُنشِج التوجيهات التي صدرت في الأونة الأخيرة من الوزير وأقرها الرئيس فرصة غير مسبوقة لتنفيذ إصلاحات طموحة من أجل التصدي لتحديات التعلّم في مصر. وشرع الوزير الذي تولّى منصبه في فبراير 2017 في تنفيذ مبادرتين لإصلاح التعليم تسيران في خطين متوازيين: (أ) تطوير النظام الحالي (الذي يشار إليه بـ "EDU 1.0") و (ب) إنشاء نظام تعليمي جديد ("EDU 2.0") وإطلاقه في سبتمبر 2018. والجدير بالملاحظة أن النقطة المحورية لإحداث تغيير جذري تحويلي في منظومة التعليم هي إصلاح نظام امتحانات إتمام الدراسة الثانوية (الثانوية العامة).

¹³ البنك الدولي، أداة تقييم الطلاب باستخدام نهج النظم لتحسين نتائج التعليم (2013).

¹⁴ وزارة التربية والتعليم، حالة التعليم في مصر (2010).

¹⁵ تشمل الجهود السابقة على تطوير المعايير الوطنية للتعليم (2003)، وإنشاء كادر للمعلمين (2007)، ووضع نظام للمسار الوظيفي والترقيات للمعلمين، بالإضافة إلى زيادة نسبتها 50% في الراتب الأساسي (2007)، وعلاوات لكل درجة ترقية (ابتداءً من 2008).

¹⁶ بورؤع المكتب المركزي لتنسيق القبول بالجامعات الطلاب على كليات التربية بحسب أداء الطلاب في المدرسة الثانوية ودرجاتهم في امتحانات الثانوية العامة وتقييمهم بعد إجراء مقابلة شخصية.

¹⁷ تختص الأكاديمية المهنية للمعلمين بما يلي: (أ) وضع المنهج الوطني لتدريب المعلمين، ومن ذلك دورات تدريب تمهيدية قبل الالتحاق بالخدمة، (ب) ضمان التطوير المهني المستمر للمعلمين؛ (ج) وضع تفاصيل مسؤوليات المعلمين ووقت عملهم الرسمي الذي يعادل أو يزيد على نظيره في بعض من أفضل الأنظمة أداء في العالم؛ و(د) إصدار تراخيص العمل للمعلمين وفقاً للمعايير الوطنية وربط الترقيات بمتطلبات الترخيص.

¹⁸ البنك الدولي، نهج النظم لتحسين نتائج التعليم، تقرير عن المعلمين (2010).

13. خصائص البرنامج الإصلاحي لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. في أغسطس 2017، أعلن الوزير الخطوط العريضة لبرنامج إصلاح منظومة التعليم إلى جانب المجموعة الأولية من القرارات الوزارية المتصلة به. ويتمثل التوجّه العام للإصلاح في إعادة عملية التعلّم إلى الفصول الدراسية. ويتضمّن هذا استحداث نموذج مصري للنظام المدرسي يستفيد من عوامل النجاح في الإجراءات التدخلية الناجحة الجاري تنفيذها مثل المدارس اليابانية المصرية، ومدارس المتفوقين الثانوية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومدارس النيل، وغيرها. وتتألف العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح مما يلي: (أ) توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال الصغرى 2و1)، والصفوف الدراسية 1-3 لتعزيز الاستعداد للالتحاق بالمدرسة والتعلّم الأساسي؛ (ب) تهيئة الظروف اللازمة لعملية فاعلة للتدريس والتعلّم من خلال تحسين فرص الالتحاق (بناء المدارس) والتطوير المهني للمعلمين والقيادة التربوية وتطوير المناهج؛ (ج) وضع وتنفيذ نظام جديد لتقييم الطلاب يتركز على التعلّم؛ و(د) إنشاء نظام يربط المدخلات المدرسية والجهات الفاعلة حول ثقافة شفافة، والاستخدام الفعّال للمعلومات في تحسين عملية التدريس والتعلّم. وثمة عنصر شامل في عملية الإصلاح هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وإقامة البنية التحتية الرقمية على مستوى فصول الدراسة وعلى كل مستويات الإدارة. ويتضمن هذا توسيع استخدام موارد التعلّم الإلكتروني المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري، ورسم خريطة المحتوى بين إطار المناهج وموارد بنك المعرفة، والتحوّل تدريجياً عن الكتب الدراسية إلى موارد التعلّم الرقمية. وتهدف هذه الإصلاحات مجتمعة إلى إعداد خريجين يتمتعون بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة للتعليم الجامعي وسوق العمل والمواطنة. ويشمل البرنامج الإصلاحي لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مساري التعليم العام والفني. وطلبت الوزارة من البنك الدولي التركيز على التعليم العام.

14. لقد أظهر شركاء التنمية في مصر اهتماماً متزايداً بتبني نهج أكثر منهجيةً وشمولاً لمساندة منظومة التعليم في مصر. ويتضح هذا الاهتمام في المهام والاختصاصات المُعدّلة للمجموعة والتي تُركّز على زيادة فاعلية التنسيق والمواءمة فيما بين شركاء التنمية. وتُركّز الاجتماعات على (أ) أولويات القطاع بالتعاون مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ (ب) إشراك ممثلي الوزارة المعنيين لعرض توجهات السياسات، وميزانيات الخطط السنوية، والفجوات المُحدّدة التي تتطلّب موارد إضافية مالية و/أو فنية من شركاء التنمية؛ و(ج) اتباع السبل التي تكفل تعزيز أوجه التعاون والتكامل فيما بين الأنشطة الجارية/المزمعة لشركاء التنمية والتوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن تقديم دعم إضافي. ويتشاور فريق عمل البنك الدولي على نحو استباقي مع شركاء التنمية لضمان الاتساق والتنسيق في الاستجابة للاحتياجات المالية والفنية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح. ويشمل هذا عقد اجتماعات ثنائية وجماعية منتظمة مع شركاء التنمية الرئيسيين، مثل اليونيسف، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واليونسكو، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة والمجلس الثقافي البريطاني، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبنك الألماني للتنمية. وقد شرع البنك الدولي بالتعاون مع اليونيسف ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة في إعداد مبادرة تنمية الطفولة المبكرة باستخدام نهج النظم، بالإضافة إلى العمل مع هذه الوزارة في دعم المساعدة الفنية لتطوير الإستراتيجية ووضع خطة تنفيذ مُحدّدة التكاليف للسنوات الثلاث الأولى لبرنامج وزارة التربية والتعليم الفني لإصلاح منظومة التعليم. ويعرض الجدول 1 موجزاً للأنشطة الرئيسية الجارية والمزمعة لشركاء التنمية في قطاع التعليم بمصر. وسيجري فريق البنك الدولي مزيداً من البحث لتعاون إضافي مع شركاء التنمية من خلال التمويل المشترك و/أو التمويل الموازي لبرنامج الإصلاح.

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية

15. يقوم إطار الشراكة الإستراتيجية لمصر (2015-2019) على ثلاثة مجالات تركيز مترابطة لتحقيق هدي البنك الدولي لتعزيز الرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع: (أ) تحسين نظام الإدارة الرشيدة والحوكمة؛ (ب) قيادة القطاع الخاص لجهود خلق فرص العمل؛ و(ج) الاحتواء الاجتماعي. وتندرج الأنشطة التحولية في مجال التعليم لمعالجة مواطن ضعف الحوكمة تحت مجال التركيز الثالث لإطار الشراكة الإستراتيجية، وهو "الاحتواء الاجتماعي". وقد اعتُبر التعليم على رأس الأولويات في مشاورات الأطراف المعنية صاحبة المصلحة بشأن إطار الشراكة الإستراتيجية. وأشار المشاركون في هذه المشاورات إلى ضرورة زيادة مستوى نواتج عملية التعلّم وارتباطها بالواقع عن طريق التركيز على تحسين جودة المعلمين والمحتوى التعليمي، والحرص على أن يؤدي التعليم إلى اكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل.



16. تتسق العملية المقترحة مع المبادرة الإقليمية "التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة" (E4C) لعام 2015 التي أعدها البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. وستتسق مجالات نتائج العملية المقترحة مع أربعة من بين الأنشطة الرئيسية الخمسة لمبادرة التعليم لتعزيز القدرة على المنافسة، وهي التوسع في تنمية الطفولة المبكرة، وتقوية قدرات الإلمام بمبادئ القراءة والحساب في الصفوف الأولى، ودعم المعلومات من أجل المساءلة، وتعزيز مهارات وقيم القرن الحادي والعشرين.¹⁹

17. طلبت الحكومة المصرية من البنك الدولي رسمياً مساندة قطاع التعليم في مايو 2017. ويهدف المشروع المقترح (مساندة إصلاح التعليم في مصر) إلى مساعدة قطاع التعليم بتقديم 500 مليون دولار من خلال نهج تمويل مشروع استثماري في إطار المؤشرات المرتبطة بالصراف. وسيُساند المشروع المقترح برنامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإصلاح التعليم خلال فترة تنفيذ تمتد خمس سنوات.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

18. الهدف الإنمائي للمشروع هو مساندة برنامج الحكومة المصرية لإصلاح منظومة التعليم من أجل تقوية أسس التعلم، وتحسين ممارسات التدريس والتقييم، وتحديث إدارة النظام على مستوى التعليم قبل الجامعي.

النتائج الرئيسية (وفقاً لمذكرة مفاهيم المشروع)

19. ستقيس مؤشرات النتائج التالية ما يحرزه المشروع من تقدّم نحو تحقيق هدفه الإنمائي، وكذلك نجاحه في تحقيق أهداف المشروع النهائية:

- أ. زيادة عدد رياض الأطفال التي تفي بمعايير الجودة الأعلى وفقاً لنظام ضمان الجودة.
- ب. زيادة عدد طلاب الصف الرابع الذين يستوفون معايير اكتساب مهارات الإلمام بمبادئ الحساب والقراءة على مستوى هذا الصف.
- ج. زيادة النسبة المئوية للمعلمين الذين يظهرون تحسُّن سلوكياتهم في التدريس وفقاً لمعايير مبادرة "المعلمون أولاً".
- د. النجاح في تنفيذ إصلاح نظام التقييم وإصدار الشهادات في مرحلة التعليم الثانوي.

د. شرح المفاهيم

20. تسعى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى تحسين جودة التعليم العام وعملية التعلم في مرحلة التعليم قبل الجامعي. وتنطوي هذه السياسة على القيم الأساسية التالية: (أ) الانتقائية: حدّدت الوزارة مجموعة من أولويات إصلاح قطاع التعليم تعتبر "عوامل تغيير" بدلاً من تبني نهج أكثر شمولاً؛ و(ب) الإنصاف: تشعر الوزارة بالقلق من التفاوتات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية القائمة التي تُؤثّر تأثيراً شديداً على التحصيل العلمي للطلاب. ويسعى برنامج الإصلاح إلى إزالة تلك التفاوتات في تقديم الخدمات من خلال نموذج متقدم للمدرسة الحكومية المصرية بدمج عناصر التميّز في مجموعة متنوعة من أنواع المدارس في الوقت الحالي،²⁰ و(ج) الاحتواء: دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية من خلال إجراء تعديلات في المناهج. وتتجلى مساندة الوزارة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة فيما حدث في الأونة الأخيرة من تعيين مساعد للوزير لشؤون التعليم الخاص.

21. سيتطلّب برنامج الإصلاح أربع مجموعات أولية من المبادرات: التواصل والتشاور بطريقة فاعلة وفي التوقيت المناسب مع ذوي الشأن وأصحاب المصلحة الرئيسية في قطاع التعليم²¹، (2) تعديلات تشريعية. تُدرك وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني التناقضات بين الإصلاحات المقترحة والتشريعات القائمة، وتتخذ الخطوات اللازمة لإيجاد بيئة تشريعية جديدة. ويستلزم هذا إجراء تغييرات في السياسات داخل الوزارة والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي والحصول على موافقات على التغييرات التي تشمل أجهزة غير الوزارة والمجلس، (3) تنسيق أنشطة شركاء التنمية استجابةً لأولويات برنامج الإصلاح. (انظر المرفق 1 للاطلاع على الأنشطة الجارية

¹⁹ المجال الخامس الرئيسي لمبادرة التعليم من أجل تعزيز القدرة على المنافسة هو "تعزيز التوجهات المهنية وفرص التدريب".
²⁰ تشمل المدارس الحالية التي تمولها الحكومة طائفة متنوعة من النماذج: المدارس الحكومية، والمدارس التجريبية بمدارس اللغات، ومدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومدارس النيل، والمدارس المصرية اليابانية، والمدارس الألمانية (قريباً).
²¹ يلقى هذا مساندة في الوقت الحالي من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة من خلال المساعدات الفنية.

والمزمعة لشركاء التنمية)، و(4) ترشيد التعاون مع القطاع الخاص من أجل تعزيز الجهود الجارية لاستقطاب التمويل الخاص.

22. وقد بدأت وزارة التربية والتعليم والتعلم الفني بالفعل الاستفادة من خدمات القطاع الخاص. وتتعاون الوزارة تعاوناً وثيقاً مع عدد من شركات القطاع الخاص الدولية لإرساء الأسس لبرنامج الإصلاح. وتم التعاقد مع دور نشر دولية لإنشاء بنك المعرفة المصري. وبعد ذلك، شاركت مؤسسة ديسكفري وبريتانيكا في تصميم محتواها المتاح في بنك المعرفة المصري بما يتوافق مع المناهج الوطنية. فضلاً عن ذلك، تم حشد جهود مؤسسة "تخيّل للتعليم Imagine Education" لتطوير مبادرة "المعلمون أولاً" من أجل التطوير المهني المستمر للمعلمين الذي يتركز على الجوانب السلوكية للتدريس الفاعل وصلاته المحتملة بالأداء وتقييم الأداء. علاوةً على ذلك، توجد خطط للمشاركة مع شركات الهاتف المحمول لتعزيز التواصل في المدارس، ونشر نظام إدارة عملية التعلم. وفي مسعى لتعميم تجربة مدارس النيل، تجري وزارة التربية والتعليم الفني مناقشات مع مؤسسة كمبردج الدولية للتعليم لاستخدام العناصر الرئيسية للمناهج ونهج تقييم الطلاب في المدارس الحكومية.

23. يتألف برنامج إصلاح التعليم من النهجين المتوازيين التاليين: (أ) النهج الأول (EDU 1.0) سيستمر في خدمة الطلاب في نظام التعليم الحالي، وسيكون هدف الإصلاحات المزمعة هو إجراء تحسينات تدريجية موجهة، و(ب) النهج الثاني (EDU 2.0) سيتم إطلاقه في سبتمبر 2018، ويتضمن أجندة إصلاح جوهرية للطلاب الذين سيلتحقون بالصف الأول أو الثاني في رياض الأطفال أو الصف الدراسي الأول الابتدائي وفقاً لأهداف إستراتيجية رؤية 2030. ومن الخصائص الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاستفادة من منصة رقمية للتعلم، والتدريس، وتقييم الأداء، وجمع البيانات. وستتيح البنية التحتية الرقمية على مستوى الفصل الدراسي، وعلى كل مستويات الإدارة التواصل بين الطلاب، والمعلمين، ومديري المدارس، والمشرفين، والوزارة المركزية لتوفير نظام متواصل من استقاء الآراء والتعليقات التقييمية. واستخدام المعلومات في اتخاذ قرارات تستند إلى الشواهد من شأنها تعزيز عملية التدريس والتعلم. وبوجه عام، يستند برنامج الإصلاح إلى الركائز التالية:

أ. *التعليم الأساسي*: أعطت وزارة التربية والتعليم الفني أولوية "للخمس الكبار Big Five" (الصفين الأول والثاني في رياض الأطفال، والصفوف الأول إلى الثالث) في النهج الثاني من برنامج إصلاح التعليم الجديد، وذلك بهدف إحداث تحول جوهرية في العناصر الرئيسية في هذه الصفوف الأولى. وتشتمل هذه العناصر على (1) منهج جديد يركز على مهارات القرن الحادي والعشرين وتعليم المواطنة؛ و(2) مواد تدريس وتعلم مبتكرة تتسق مع المنهج الجديد وترتبط ببنك المعرفة المصري؛ و(3) برنامج جديد لتدريب المعلمين أثناء الخدمة ويتم تعميمه تدريجياً بين كل المعلمين.

ب. *التطوير المهني الفاعل للمعلمين والقادة*: تهدف هذه الركيزة إلى إنشاء نظام للتطوير المهني المستمر للمعلمين ومديري المدارس والقيادات التربوية، والتوسع في استخدام الموارد الرقمية، واستخدام نهج تقييم مرجعي. وسيتميز النظام الجديد بإصلاحات تخص المعلمين والقيادات التربوية مع روابط بين الأداء والتقييم ودعم التطوير المهني. وسيسهّل هذا وضع نظام لترقية المعلمين على أساس الجدارة والاستحقاق، ومن ذلك مراجعة كادر المعلمين الحالي ومشروع قانون التعليم (الذي تجري حالياً مناقشته). وعلى وجه التحديد، شرعت الوزارة في إحداث تحول جوهرية في نهجها من أجل: (1) بناء نظام شامل للتطوير المهني المستمر هدفه تقوية الصلات بين تدريب المعلمين وتطويرهم مهنيًا قبل الخدمة وأثناءها؛ (2) تحويل التوازن ومحور التركيز في التطوير المهني المستمر إلى المدرسة؛ (3) إعادة تركيز كادر الإشراف على مستوى الإدارات التعليمية نحو النصح والإرشاد بدلاً من دور التفتيش، وتزويد السلطات على مستوى المدارس والمديريات التعليمية بمزيد من الاستقلالية والمسؤولية، والخضوع للمساءلة عن تقديم دعم ذي جودة عالية للتطوير المهني المستمر؛ و(4) نشر وتعميم مبادرة "المعلمون أولاً". وسيصاحب هذا برنامج تطوير للقيادات التربوية -مديري المدارس، والمشرفين، والمديرين على مستوى الإدارات والمديريات التعليمية- لتسهيل تنفيذ النموذج الجديد للتطوير المهني المستمر في المدارس. وسيطلب هذا الآليات تنسيق فيما بين كل عمليات ومؤسسات التطوير المهني المستمر من أجل تدريب المعلمين قبل الالتحاق بالخدمة وأثناءها (الأكاديمية المهنية للمعلمين، ومركز دعم القيادات التربوية،

وكليات التربية، والمركز القومي للتعليم الإلكتروني، ومبادرة "التعليم أولاً"، ومؤسسة "علمني"، وغيرها من مُقدمي خدمات التطوير المهني).

ج. **تقييم الطلاب:** تعتبر الوزارة تقييم التحصيل العلمي عاملاً أساسياً في تعزيز التحصيل العلمي للطلاب على مستوى مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، ولذلك يستخدم برنامج الإصلاح نظاماً جديداً لتقييم الطلاب يقوم على تحويل التركيز إلى التعلم بدلاً من تسجيل درجات التقييم. وهو يتوقع أن تُؤدّي التغييرات في شكل الامتحانات مع زيادة التركيز على التقييم المرتكز إلى المدرسة إلى تقليص المستويات الحالية لتقديم الدروس الخصوصية.

وقد ألغى برنامج الإصلاح امتحانات الصف السادس وسيُجري إصلاحاً شاملاً لامتحانات الصف التاسع والأهم من ذلك، أن النقطة المحورية لبرنامج الإصلاح بأكمله هي أن الوزارة أعلنت بالفعل قرار إبدال امتحانات الثانوية العامة بنظام تقييم الطالب في المرحلة الثانوية على أساس متوسط درجاته في السنوات الثلاث ابتداءً من عام 2018. وسيستخدم نظام التقييم على أساس متوسط الدرجات التراكمي "GPA" إلى جانب الاختبار المقترح الجديد للقبول بالجامعة الذي ستقوم بتطويره والإشراف عليه وزارة التعليم العالي. وستُساعد هذه الامتحانات الجديدة على ضمان أن يُركّز الطلاب والمعلمون على اكتساب طائفة واسعة من المهارات والسلوكيات، بما فيها تلك التي توصف بأنها مهارات القرن الحادي والعشرين. ويستلزم هذا إجراء تعديلات في شكل ومحتوى الامتحانات الجديدة لتعزيز مهارات التفكير الإبداعي، وتحسين تقييم المنقطع عن الدراسة بعد المرحلة الثانوية بتزويدهم بالمهارات والسلوكيات اللازمة للتوظيف في المستقبل والقبول على المستوى الجامعي.²² ومن المتوقع أن يُؤدّي نظام الامتحانات الجديد إلى تعزيز ثقة المواطنين، وتقليص حجم الغش وغيرها من أشكال الممارسات السيئة، والحد من ظاهرة تغيب الطلاب والمعلمين المتصلة بزيادة الدروس الخصوصية، ومن ثم أيضاً تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الآباء. ولدعم الجوانب الفنية لنظام الامتحانات الجديد، تعتزم الوزارة إعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقييم التربوي، من أجل تعديل برنامج عمله، وتعزيز قدراته كمركز لتقييم المهني مع التركيز على الامتحانات والاختبارات. وسيقوم المركز ضمن مهامه الرئيسية بإجراء تقييم يستند إلى عينة في الصف الرابع لمتابعة مستويات الإلمام بمبادئ القراءة والحساب.

د. **أنظمة التعليم القائمة على التواصل:** تهدف هذه الركيزة إلى استحداث نظام متكامل للإدارة لتقديم مرئيات وتعليقات تقييمية إلى كل مستويات الإدارة وتقديم الخدمات²³ وإتاحة موارد بنك المعرفة المصري للمعلمين والطلاب. ولتحقيق هذا الهدف، ستنشئ الوزارة البنية التحتية الرقمية على مستوى المدارس والمديريات والوزارة، وتنشئ منصة إلكترونية للطلاب والآباء. وستتضمن المنصة الإلكترونية: (1) محتوى رقمياً؛ (2) حقيبة الفصل الدراسي التي تحتوي على حاسوب لوحي لكل فصل، وجهاز محمول لكل معلم، وجهاز كليكر لكل طالب،²⁴ و (3) تجهيزات التواصل على مستوى الفصل الدراسي. وترتبط هذه البنية التحتية الرقمية بعناصر أخرى لبرنامج الإصلاح تشمل على تصميم المحتوى بين موارد بنك المعرفة المصري والمناهج، والتطوير المهني المستمر للمعلمين ومديري المدارس والقيادات التربوية والإداريين من خلال الموارد الرقمية.

24. **سُيُركّز المشروع المقترح على أربعة مجالات تجسّدت في أربعة مكونات يتمتع فيها البنك الدولي بميزة نسبية في الجوانب الفنية والتمويلية بالمقارنة بشركاء التنمية الآخرين الذين إما يُقدّمون بالفعل مساندة أو يعزّمون تقديمها.** وستخضع هذه المجالات للمزيد من الدراسة أثناء إعداد المشروع للتأكد من أنه من المجدي تنفيذها خلال عمر المشروع المقترح الذي يمتد خمسة أعوام.

25. **المكون الأول: تعليم الطفولة المبكرة والتعلم الأساسي (التكلفة التقديرية 60 مليون دولار).** يهدف هذا المكون إلى تحسين ممارسات التدريس وتعلم الطلاب في الصفين الأول والثاني في رياض الأطفال، والصفوف الأولى

²² ينص دستور 2014 على أن التعليم الثانوي إلزامي.

²³ تشمل هذه المستويات: الوحدات المدرسية، والإدارات التعليمية، والمديرية التعليمية، والوزارة المركزية للتربية والتعليم والتعليم الفني.

²⁴ في بادئ الأمر سيعطى الطلاب أجهزة كليكرز في الفترة الانتقالية إلى أن يتاح لهم استخدام الحاسوب اللوحي في الفصل الدراسي.

إلى الثالث ("الخمسة الكبار"). ولتحقيق هذه الغاية، سيساند المكون (أ) الإعداد، وإن أمكن، التوزيع لمواد تعلم وتدريب مبتكرة مُعرّبة بما يتسق والمناهج الجديدة. وسيُساند أيضاً (ب) وضع وتعميم برنامج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة. وسيكون البرنامج التدريبي متنسقاً مع المناهج الجديدة ويتألف من نماذج مُصمّمة في ضوء دراسة تشخيصية لممارسات التدريس، وتهدف إلى تحسين ممارسات مُعيّنة في الفصل الدراسي مثل التعلم من خلال اللعب، واستخدام تقييمات الفصل الدراسي للتحصيل العلمي للطلاب، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج التربوية في الفصل الدراسي. (ج) سيُجرى تقييم للأثار للوقوف على مدى فاعلية التدريب على ممارسات التدريس وتعلم الطلاب. ومع تركيز النهج الثاني لبرنامج الإصلاح (EDU 2.0) على توسيع معدلات الالتحاق برياض الأطفال، فإن هذا المُكوّن (د) سيساعد الوزارة في إعداد وتنفيذ نظام قوي لضمان الجودة، سيُحفّز على تطوير رياض الأطفال إلى جانب جودة المناهج. وسيعمل المشروع أيضاً على (هـ) تقوية قدرات الوزارة على استخدام البيانات من نظام ضمان الجودة في التحسين المتواصل للنظام.

26. المكون الثاني: زيادة كفاءة المعلمين والقيادات التربوية (التكلفة التقديرية 70 مليون دولار). يهدف المُكوّن الثاني إلى مساندة برنامج الوزارة لتحسين فاعلية المعلمين والقيادات التربوية في مرحلة التعليم قبل الجامعي. وسيُساند هذا المُكوّن (أ) وضع إطار شامل للتطوير المهني المستمر للمعلمين، وإعداد وتنفيذ برنامج للتطوير المهني لمديري المدارس والمشرفين التعليميين على مستوى الإدارات والمديريات التعليمية؛ (ب) تصميم وتعميم برنامج مُحدّث للتعريف بمهام العمل للمعلمين الجدد، ومديري المدارس، والمشرفين؛ (ج) تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي للمشرفين لضمان اتساق مهاراتهم مع التوجيهات الجديدة لاتباع نظام النصح والتوجيه بدلاً من الزيارات المدرسية بغرض التفتيش؛ (د) إعداد واستخدام مواد تدريس وتعلم سليمة من الناحية التربوية ومُعرّبة وتراعي الظروف المحلية للصفوف 4-12 من أجل تعزيز قدرة المعلمين على تقديم خدمات تدريس متنوعة وفقاً لخلفيات الطلاب واحتياجاتهم؛ (هـ) إنشاء البنية التحتية الرقمية التي تُمكن المدارس من الاستغلال الكامل لموارد بنك المعرفة المصري وتطبيق إستراتيجيات نشطة للتعلم والتعليم؛ و(و) بناء قدرات المعلمين على استخدام أدوات التكنولوجيا التعليمية المبتكرة في دعم عمليات التدريس والتعلم.

27. المكون الثالث: إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب (التكلفة التقديرية 120 مليون دولار). يهدف المُكوّن الثالث إلى مساندة برنامج الوزارة لوضع نظام جديد للامتحانات. وسيُساند المُكوّن (أ) قيام المركز القومي للامتحانات والتقييم التربوي تدريجياً بإعداد مجموعة من الامتحانات الجديدة التي ستجرى مرتين سنوياً للصفوف 10 و11 و12، ويتم تجميع نتائجها للحصول على متوسط درجات الطالب في السنوات الثلاث. وسيقوم الامتحان العام الأولي على نظام الاختيار من إجابات متعددة، مع زيادة كفاءات المركز القومي في التقييم، وستشتمل الامتحانات على إجابات قصيرة وطويلة (اختبار المقال)، وتقييمات لنوع الأداء، بما في ذلك المشروعات وطلاقة اللغة الشفوية. ومن المتوقع أن يقوم المركز بوضع آليات للتقييم ترتكز على المدرسة، مع تنسيق خارجي لتسهيل وضع الدرجات أو تسجيلها لبعض عناصر الامتحانات المقترحة الجديدة. وسيُضمّن المُكوّن (ب) إجراء تقييم على المستوى الوطني من خلال عينة للتحصيل العلمي لطلاب الصف الرابع في الإمام بمبادئ القراءة والحساب لوضع خط أساس وامتحان للصف التاسع يتم إعداده مركزياً ويُجرى في كل محافظة ويعكس المنهج المُعدّل. وسيُساند المُكوّن أيضاً (ج) تقوية قدرات المركز القومي للامتحانات في مجالات مثل إعداد أوراق الامتحانات، واستخدام التكنولوجيا، وتحليل النتائج، وتقييم الأداء، وموثوقية تسجيل الدرجات، وتعزيز الأمن، والبحث الموضوعي في جوانب احتساب درجات الامتحانات وآثاره، والتواصل الفاعل ونشر بيانات التقييم بين مختلف الجهات المستهدفة، من كبار واضعي السياسات إلى منظمات المجتمع المدني ومن الإداريين التعليميين إلى المدارس والممارسين.

28. المكون الرابع: تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة التعليم القائمة على التواصل (التكلفة التقديرية 200 مليون دولار). يهدف المُكوّن الرابع إلى مساندة برنامج الوزارة لإقامة نظام للإدارة يستند إلى التكنولوجيا والشواهد من أجل تعزيز مستويات تقديم الخدمات على مستوى الفصل الدراسي وتحسين نواتج تعلم الطلاب. ولتحقيق هذه الغاية، سيستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تدفق البيانات والمعلومات المتصلة بتقديم الخدمات على مستوى الفصل الدراسي. وسيُساند المُكوّن البنية التحتية الرقمية، وبناء قدرات كوادر المعلمين وغير المعلمين بالوزارة، ووضع نظام للتعليقات والآراء التقييمية. وسيعمل هذا المُكوّن على تمويل: (أ) تدريب الموظفين، وبناء قدرات الإدارة على مستوى الوزارة المركزية وعلى كل مستويات الإدارة من أجل إحداث تحول في



الثقافة التنظيمية وسلوكيات الموظفين نحو الاستخدام المتواصل للمعلومات. وسيضمن هذا بناء القدرات لنظام محكم التوقيت يُعَوَّل عليه لجمع البيانات وتحليلها ونشرها واستغلالها في التخطيط والمتابعة والتقييم؛ و(ب) توفير آليات التواصل في النظام التعليمي من خلال إنشاء منصة تفاعل رقمية. وسيخضع شراء المعدات اللازمة للمنصة الرقمية للمزيد من المناقشات أثناء إعداد المشروع للتأكد من القيمة المضافة لمساندة البنك الدولي لذلك الغرض.

29. **المكوّن الخامس: إدارة المشروع** (التكلفة التقديرية 35 – 50 مليون دولار). سيُمَوَّل المشروع المهام اللازمة للدعم المتواصل للوزارة في تنفيذ المشروع الذي يموله البنك الدولي: تنسيق كل جوانب تنفيذ المشروع، وتمويل الإدارة، وأنشطة المتابعة والتقييم، وإعداد التقارير أولاً بأول في الشؤون المالية والمشتريات وسير عمل المشروع. وسيتولّى إدارة هذه المهام مدير المشروع مع فريق ربما يكون وحدة إدارة المشروع التي تتألّف من مسؤول مالي، وموظف المشتريات، ومحاسب، وموظف المتابعة والتقييم، ومسؤول/خبير تعليمي. وسيتم التعاقد مع هؤلاء الموظفين الستة جميعاً على أساس التفرغ والعمل بدوام كامل. وسيؤدّم فريق عمل البنك الدولي الدعم المتواصل للتنفيذ لضمان تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع المتفق عليه حسب مقياس إطار النتائج (الذي سيتم وضعه أثناء إعداد المشروع)، والامتثال لإرشادات البنك الدولي الخاصة بالسياسات المالية والتعاقدية والوقائية.

ترتيبات التنفيذ

30. **ستكون وزارة التربية والتعليم والتدريب هي الهيئة القائمة بتنفيذ المشروع.** وستتولّى الوزارة، ربما من خلال وحدة إدارة المشروع، المسؤولية العامة عن توجيه السياسات في تنفيذ المشروع والإشراف عليه، بما في ذلك المهام التي تتصل بالجوانب المالية والتعاقدية والمتابعة والتقييم. وستكون وحدة إدارة المشروع أيضاً مسؤولة عن إعداد خطط العمل والميزانيات السنوية لتنفيذ المشروع، ومن ذلك توثيق الشواهد على ما تحقق في إطار المؤشرات المرتبطة بالعمل من خلال تحقّق طرف مستقل. وعلى مستوى المدارس، ستكون الأطراف الفاعلة الرئيسية في خط المواجهة هم مديري المدارس الذين يتحمّلون مسؤولية إدارة كل الأنشطة على مستوى المدارس ومتابعة الدعم المقدم للمدارس التي تستفيد من المشروع. وسيجري مزيد من البحث لآليات مُعيّنة للتنفيذ.

31. **سيتم إنشاء لجنة توجيهية للمشروع.** وسوف تتحدّد عضوية اللجنة واختصاصاتها أثناء إعداد المشروع. وفي بادئ الأمر، ستكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن حل أي مشكلات مهمة قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ، بالإضافة إلى مراجعة سير العمل في المشروع (برنامج الإصلاح العام) والموافقة على خطط العمل السنوية.

سياسات الضمانات الوقائية

أ. موقع المشروع وأبرز خصائصه المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معلومة)

لن يُموَّل المشروع أي أعمال مادية أو مدنية، وسيقتصر على أنشطة وتدخلات ناعمة لن يكون لها مغزى فيما يتصل بالإجراءات الوقائية.

ب. قدرة المقترض المؤسسية المتعلقة بسياسات الضمانات الوقائية

غير متاح

ج. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

هيلين شهرياري خبيرة السياسات الوقائية الاجتماعية
محمد فاروق إبراهيم قنديل خبير السياسات الوقائية البيئية

د. السياسات الوقائية التي قد تطبق



السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي OP/BP 4.01	لا	لن يتضمن هذا المشروع أي أعمال مدنية، ومن ثم، لا يتطلب تفعيل سياسة الضمانات الوقائية البيئية.
الموائل الطبيعية OP/BP 4.04	لا	لن يؤثر المشروع على الموائل الطبيعية أو المناطق المحمية.
الغابات OP/BP 4.36	لا	لن يؤثر المشروع على مناطق الغابات.
مكافحة الآفات OP 4.09	لا	لن يتضمن المشروع استخدام مبيدات الآفات.
الموارد الحضرية المادية OP/BP 4.11	لا	لن تتأثر الموارد الحضرية المادية.
الشعوب الأصلية OP/BP 4.10	لا	لا توجد شعوب أصلية في مصر قد تتأثر بهذا المشروع.
إعادة التوطين القسرية/دفع تعويضات OP/BP 4.12	لا	لن يتضمن المشروع أنشطة لإعادة التوطين/دفع تعويضات.
سلامة السود OP/BP 4.37	لا	لن يتضمن المشروع أعمال بناء في مناطق السود.
المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية OP/BP 7.50	لا	لن يؤثر المشروع على مجاري المياه الدولية.
المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها OP/BP 7.60	لا	لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها.

ه. خطة إعداد السياسات الوقائية

الموعد المبدئي المستهدف لإعداد وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

22 ديسمبر 2017

الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد يقتضيها الأمر. يجب تحديد أي دراسات معينة ومواعيد إجرائها في وثيقة معلومات المشروع/صحيفة بيانات السياسات الوقائية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.

لا يلزم إجراء أي دراسات متصلة بالسياسات الوقائية.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

خوان مانويل مورينو أولميدبلا و أميرة محمد إبراهيم كاظم
كبير خبراء في مجال التعليم

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
سحر نصر
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي
ministeroffice@miic.gov.eg



الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
طارق شوقي
وزير التربية والتعليم والتعليم الفني
minister@moe.gov.eg

للمزيد من المعلومات

البنك الدولي
1818 H Street, NW
20433 واشنطن العاصمة
هاتف: (202) 473-1000
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:		خوان مانويل مورينو أولميديلا و أميرة محمد إبراهيم كاظم
اعتمدها:		
مدير قطاع الممارسات:	صفاء الطيب الكوجلي	1 نوفمبر 2017
المدير القطري:		



الأنشطة الجارية والمزمعة لشركاء التنمية

الأنشطة المزمعة		الأنشطة الجارية تنفيذها		شركاء التنمية
الإطار الزمني والمبلغ	وصف موجز	الإطار الزمني والمبلغ والتغطية الجغرافية	وصف موجز	
تعليم الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي				
الإطار الزمني: يحدد لاحقا المبلغ: 179 مليون دولار (قرض مُيسَّر) التغطية الجغرافية: في جميع أرجاء البلاد.	مساندة للميزانية القطاعية لافتتاح مدارس مصرية يابانية.	الإطار الزمني: 2017-2021 المبلغ: 8 ملايين دولار (منحة) التغطية الجغرافية: في عموم البلاد.	المدارس المصرية اليابانية: تُطبَّق نموذج تعليم الطفل المتكامل، وتطوّر النموذج من خلال 200 مدرسة نموذجية (100 مدرسة قائمة+ 100مدرسة جديدة). ملاحظة: يجري تقديم مساعدة فنية للوزارة، فقد أرسل 10 خبراء لمساندة المدارس المصرية اليابانية.	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
يحدد لاحقا	يحدد لاحقا	الإطار الزمني: سيكتمل البرنامج في 2020 المبلغ: 46 مليون يورو منحة من الميزانية الألمانية 2.5 مليون يورو مساهمة من الحكومة المصرية التغطية الجغرافية: أسبوط وسوهاج والشرقية	برنامج مساندة جودة التعليم: إنشاء وإعادة تأهيل وتوسيع مدارس مُصمَّمة خصيصا وتشتمل على مكونات اجتماعية لخلق بيئة داعمة لعملية التعلم (مثل حلقات العمل، وخطط الصيانة، وأنشطة مدررة للدخل).	البنك الألماني للتنمية
يحدد لاحقا	تقديم مساندة فنية لتطوير إطار المناهج ومراجعة المناهج لرياض الأطفال 1-2 والصفوف 1-3			اليونسكو
1. الإطار الزمني: يوليو 2018- يونيو 2019 المبلغ: 255900 دولار	1. التوسع في تطبيق نماذج مجتمعية وترتكز على المدرسة للتعليم في مرحلة الطفولة	1. الإطار الزمني: يناير 2017- يونيو 2018. المبلغ: 268462 دولارا	1. التوسع في تطبيق نماذج مجتمعية تركز على المدرسة للتعليم في مرحلة	اليونيسف



التغطية الجغرافية: يحدد لاحقاً الإطار الزمني: يناير 2017-يونيو 2018. المبلغ: 150 ألف دولار التغطية الجغرافية: يحدد لاحقاً	المبكرة [إناث وذكور من الميلاد إلى 6 سنوات] 2. تجربة نموذج الحضانة المتكاملة (التفاصيل تُحدّد لاحقاً على أساس تحديد التكاليف والمشاورات)	2. التغطية الجغرافية: الجيزة 3. الإطار الزمني: يناير 2017-يونيو 2018. المبلغ: غير متاح التغطية الجغرافية: جميع أرجاء البلاد	الطفولة المبكرة [إناث وذكور من الميلاد إلى 6 سنوات] 2. نظام وطني متكامل لتنمية الطفولة المبكرة [إناث وذكور من الميلاد إلى 8 سنوات]	
		الإطار الزمني: 2017-2021 المبلغ: يتحدّد حالما يتم توقيع الاتفاقية التغطية الجغرافية: جميع أرجاء البلاد	الصفوف 1-3: تدريب المعلمين، والتقييم الوطني والتكويني المرهلي، ومواد التدريس والتعلم الرقمي.	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
دعم فاعلية المعلمين والقيادات التربوية				
		الإطار الزمني: 2016 - 2018 المبلغ: مليون جنيه إسترليني التغطية الجغرافية: جميع أرجاء البلاد	يهدف البرنامج الوطني لتدريب المعلمين لبناء القدرات ويعتمد نموذجاً متدرجاً لتدريب 37 ألفاً من معلمي المدارس الابتدائية من خلال التدريب المباشر وعبر الإنترنت، ومن ذلك: تنمية القدرات التربوية لمعلمي اللغة الإنجليزية بالمدارس الحكومية، ورفع مستوى اللغة الإنجليزية لمدرسي الرياضيات والعلوم بالمدارس التجريبية، وبناء قدرات القيادات التربوية بالوزارة.	المجلس البريطاني
يحدد لاحقاً	يحدد لاحقاً	الإطار الزمني: سيكتمل البرنامج في 2020. المبلغ: 46 مليون يورو منحة من الميزانية الألمانية	سيُساند برنامج مساندة جودة التعليم بمكوناته الاجتماعية خلق بيئة داعمة لعملية التعلم (مثل حلقات العمل، وخطط الصيانة،	البنك الألماني للتنمية



		2.5 مليون يورو مساهمة من الحكومة المصرية التغطية الجغرافية: أسيوط وسوهاج والشرقية	وأشطة مدرة للدخل)	
يحدد لاحقاً	يحدد لاحقاً			وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة
		الإطار الزمني: البرنامج مستمر حتى نهاية ديسمبر 2017 المبلغ: 30 ألف دولار التغطية الجغرافية: وطنية	تدريب 52 من معلمي التعليم الفني (اثنين من كل محافظة) على منهجية التعليم المستند إلى بناء الكفاءات	اليونسكو
الإطار الزمني: 2017- 2022، المبلغ: يُحدّد لاحقاً، التغطية الجغرافية: جميع أرجاء البلاد	الأطفال الذين يدرسون بالمدارس العامة يسترشدون بإطار قوي للتصدي للتحديات الأساسية للبلاد فيما يتصل برأس المال البشري ومنها المهارات اللازمة للتعلم والعمل والصلاحية للعمل والمواطنة. [المهارات الحياتية]	1. الإطار الزمني: 2017-2020، المبلغ: مليونان و827050 دولارا التغطية الجغرافية: أسيوط، وسوهاج، وقنا، والفيوم، وبني سويف، ومرسى مطروح، والإسكندرية، والبحيرة. 2. الإطار الزمني: يناير 2017- سبتمبر 2018. المبلغ: 173672 دولارا التغطية الجغرافية: سبع محافظات (الإسكندرية، وأسيوط، والقاهرة، ودمياط، والغربية، ومرسى مطروح، وسوهاج) 3. الإطار الزمني: يناير 2016- يونيو 2020. المبلغ: 2,130,694 دولارا التغطية الجغرافية: ثماني محافظات (الإسكندرية، وأسيوط، والقاهرة، ودمياط، والفيوم، والغربية، ومرسى مطروح، وسوهاج)	1. تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد مع التركيز على الفئات المستضعفة والمناطق المحرومة (4-14 عاما)- المدارس الأهلية. 2. تحسين فرص حصول الفتيات والفتيات ذوي الإعاقة على تعليم جيد في المدارس النظامية في المناطق التي يغطيها المشروع. 3. تحسين فرص حصول الفتيات والفتيات ذوي الإعاقة على تعليم جيد في المدارس النظامية في المناطق التي يغطيها المشروع.	اليونيسف
		الإطار الزمني: 2018-2014 المبلغ: 60 مليون يورو	تعزيز إمكانية حصول الأطفال على التعليم ومكافحة تشغيل	برنامج الأغذية العالمي



		التغطية الجغرافية: 16 محافظة: أسيوط، وأسوان، وبني سويف، والفيوم، والأقصر، والمنيا، والشرقية، وسوهاج، ومرسى مطروح، والقليوبية، والغربية، وكفر الشيخ، والدقهلية، وقنا، والجيزة، والبحيرة.	الأطفال: تدريب 7000 من المعلمين والمفتشين الأوائل، وروساء الأقسام من 3500 مدرسة أهلية على منهجية التعلم النشط.	بتمويل من الاتحاد الأوروبي
تقييم الطلاب				
الإطار الزمني: يحدد لاحقا المبلغ: 3 ملايين جنيه إسترليني (يتم التحديد لاحقا)	ملاحظة: لا يأتي بعد التمويل من خلال وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. وتتنافس الشركات البريطانية حاليا على عقود البنية التحتية الرقمية.			وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة
يحدد لاحقا		الإطار الزمني: يناير 2016 – ديسمبر 2020. المبلغ: 216920 دولارا التغطية الجغرافية: ثماني محافظات (الإسكندرية، وأسيوط، والقاهرة، ودمياط، والفيوم، والغربية، ومرسى مطروح، وسوهاج)	تحسين فرص حصول الفتيات والفتيات ذوي الإعاقة على تعليم جيد في المدارس النظامية في المناطق التي يغطيها المشروع – تدريب 1500 من أعضاء اللجان على مهارات التقييم المبكر.	اليونيسف
أنظمة التعليم القائمة على الربط الشبكي				

ملاحظات:

- تُقدّم وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة حالياً مساعدة فنية (مليون جنيه إسترليني في السنة المالية 2018) لمساندة: (أ) وضع خطة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني للإصلاح؛ و(ب) قدرات الوزارة لتنفيذ برنامج الوزارة لإصلاح التعليم.





ثبت المراجع

راجي أسعد، وكارولين كرافت، 2015، مجانية التعليم الأساسي في مصر حقيقة أم خيال؟ المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

صفاء الطيب الكوجلي، وكارولين كرافت، 2015، زيادة الفرص للأجيال المقبلة: تنمية الطفولة المبكرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توجيهات في عملية التنمية، التنمية البشرية، واشنطن العاصمة، مجموعة البنك الدولي.

وزارة التربية والتعليم، حالة التعليم في مصر (2010).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2015، مدارس المهارات، أجنحة تعلم جديدة لمصر.

البنك الدولي. 2010، "نهج النظم لتحسين نتائج التعليم، تقرير عن المعلمين: مصر، 2010. نهج النظم لتحسين نتائج التعليم (SABER)، التقرير الوطني، 2010، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

البنك الدولي. 2013، "نهج النظم لتحسين نتائج التعليم، تقرير عن المعلمين: مصر، 2013. نهج النظم لتحسين نتائج التعليم (SABER)، التقرير الوطني، 2013، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.